قاطعا كل الاقاويل

برزان التكريتي يعود الى بغداد

شبكة ايلاف، 03 ديسمبر 2002، لندن: قالت مصادر خاصة لـ "إيلاف" ان برزان التكريتي، أخ الرئيس صدام حسين وصل الى بغداد قبل ايام. المسؤول العراقي السابق الذي تولى رئاسة المخابرات، ووفد العراق الدائم في جنيف قطع وابر الشائعات والتكهنات حول وجهته الجديدة بعد رفض سويسرا تجديد اقامته. وفضل الذهاب للبقاء جانب اخيه الذي يمر بازمة تهدد مستقبل حكومة التكارتة في العراق. ولم يعرف اذا كانت عودة السيد برزان تعني ان تسوية ودية تمت بينه وبين بعض اركان النظام، او ان تلك من قبيل الترابط الاسري. إذ ان الموقف لايحتمل انصاف الحلول.

وكانت منظمةINDICT وهي منظمة غير حكومية معنية بحقوق الانسان تأسست عام 1998 تسعى الى ايجاد محكمة جرائم حرب دولية مشابهة لتلك التي تشكلت حول يوغسلافيا السابقة ورواندا لمحاكمة القياديين العراقيين بتهمة ارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الانسانية بما فيها الابادة الجماعية.

وترأس المنظمة السيدةANN CLWYD وتحظى بدعم الرئيس الاميركي السابق بيل كلينتون ورئيسة وزراء بريطانيا السابقة مارغريت ثاتشر، وتمولها وكالة المخابرات المركزية الامريكية (CIA). وقدمت المنظمة بدفع من بعض عناصر المعارضة العراقية طلباً الى المدعي العام في جنيف لاصدار امر بالقبض على برزان التكريتي، السفير السابق في المقر الاوروبي للامم المتحدة، على اساس انه ارتكب اعمالاً يمكن ان تعتبر من جرائم الحرب. وبرزان شخص مثير للجدل وهو اخ غير شقيق لصدام حسين. واوضح المصدر انه بعد دراسة الملف من قبل المدعي العام، لم يقتنع بأن ما ذكر في الطلب من شأنه ان يعتبر من جرائم الحرب. يضاف الى ذلك ان السلطات السويسرية لا تجد لها مصلحة في القبض على برزان التكريتي لا سيما ان الادلة غير كافية ولا هي مقنعة لأنها تتكلم عن احداث حصلت عام 1991 وفي فترة الحرب بين العراق وايران ولأن السيد التكريتي كان سفيراً لبلاده في جنيف منذ عام 1986 ولغاية 1999، وقبلها لم يكن من المشاركين في اتخاذ القرار في بلاده، وهو في سويسرا لأسباب انسانية وهي لزيارة اطفاله الذين يدرسون في جنيف. وحاولت الجهات السويسرية المعنية توضيح ذلك للمنظمة التي قدمت الطلب وقالت (اي الجهات السويسرية) انها غير مقتنعة بالطلب لهذه الاسباب، وتساءلت لماذا لم تنشط المنظمة من اجل محاكمة عناصر اخرى كان لها دور في الاحداث التي مر بها العراق وحدث خلالها خروقات لحقوق الانسان؟

غير ان الجهات السويسرية لم ترغب في مثل هذه الامور لأكثر من سبب، منها ان الدولة السويسرية لا ترغب في دخول هذا الميدان بخاصة انها لا تريد ان تكون الاولى على هذا الطريق. وهناك اعتبار آخر هو ان سويسرا مهتمة

بمصالحها في العراق لا سيما انه اذا بدأ الامر بالتكريتي فسوف يصل الى عناصر اخرى اكثر اهمية للنظام، وهذا هو المهم بالنسبة الى النظام في العراق وليس لبرزان التكريتي. وهذا من شأنه ايضاً ان ينعكس بشكل سلبي وحاد على العلاقات بين البلدين وعلى فرص سويسرا في الاستفادة من السوق العراقية الواعدة من وجهة نظرها.

وكان برزان التكريتي كلف مكتباً كبيراً ومشهوراً للمحاماة في سويسرا تمثيله كون المحامين العاملين في المكتب اصحاب نفوذ في سويسرا وضالعين في القانون والقانون الدولي وتفاصيله اضافة الى علاقتهم مع المعنيين في الامور في اوروبا من احزاب وحكومات، وله فروع في فرنسا والنمسا. وستكون المسألة مزعجة عندما يظهر ان دعوة السلطات السويسرية الى القاء القبض على التكريتي كان امراً غير دقيق من الناحية الاصولية، بخاصة ان التكريتي وحسب المعلومات التي رشحت من المقربين منه بأنه يفكر باثارة الموضوع والاستعداد لتسليم نفسه في حال صدور امر المدعي العام بالقاء القبض عليه والطلب من الجهات المعنية اظهار الادلة ومحاكمته محاكمة علنية وعادلة لأنه واثق من براءته.

ويذكر ان التكريتي أقيل من منصبه عام 1983 على اثر خلاف مع الرئيس صدام حسين، يقال انه شخصي، ولكن هناك الكثير من القصص والاقاويل تقول ان الخلاف سياسي، واصبح ذلك واضحاً خلال السنوات العشر الاخيرة لأن التكريتي افصح عن الكثير من افكاره بصدد ادارة الدولة وسياستها والتي تختلف عن ما هو معمول به في العراق، ولكن هناك تشكيكاً بذلك من بعض الاطراف عندما تقول ان هذا مجرد سيناريو اتفق عليه مع اخيه غير الشقيق (صدام حسين) مثلما كان التشكيك بموضوع هروب حسين كامل واعلان شروط لعزل صدام من الاردن. لذلك من الصعب معرفة الحقيقة وماهيتها ولا بد من الانتظار لمعرفة المزيد.

الكبيسي: السماح له بتأسيس حزب في العراق

بغداد - ا ف ب 18/12/2002: أكد رئيس (التحالف الوطني العراقي) عبد الجبار الكبيسي انه سمح له بتأسيس حزب في العراق وذلك في الوقت الذي اختتم فيه مؤتمر المعارضة العراقية اعماله في لندن. وقال الكبيسي الذي لا يؤيد اطاحة النظام العراقي (لقد ابلغنا نائب رئيس الوزراء طارق عزيز ان بامكاننا ان نبدأ من الآن في العمل علي تأسيس حزب في العراق)، مضيفاً (يمكننا ممارسة العمل السياسي في انتظار الانتهاء من تشريع الدستور الجديد وقرارات حول التعددية الحزبية).

ولم يحدد الكبيسي تاريخ اصدار هذا الدستور الجديد، مشيراً فقط الي انه سيتم اعداده وعرضه علي الرئيس العراقي صدام حسين ثم علي البرلمان. جريدة (الزمان) العدد 1390 التاريخ 2002 - 12 - 18